COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

تحولات الدولة الريعية وانعكاساتها على البنية الاجتماعية–السياسية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

إعداد

إحسان عبد الله محمد الميسري

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

ديسمبر ٢٠١٨م

ملخص البحث

يحاول هذا البحث أن يبين أثر تحولات الدولة الريعية في البنية الاجتماعية–السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من ٢٠٠٦م–٢٠١٦م، والوقوف على الآثار الاجتماعية–السياسية للنموذج الريعي في الإمارات. ويتناول محددات العقد الاجتماعي القديم في دولة الإمارات والذي كان سائداً قبل اكتشاف النفط، وكذلك قبل نشأة دولة الاتحاد، مع إبراز سمات العقد الاجتماعي الجديد بين الشعب والنخبة الحاكمة في الدولة، ومحدداته ومكوناته. وتمحورت مشكلة البحث حول الإجابة على تساؤل يتعلق بكيفية قيام دولة الإمارات بتعديل العقد الاجتماعي القائم تدريجياً، بالتزامن مع تراجع دور النفط في الاقتصاد، بحيث يضمن تعزيز مشاركة المواطنين في القرار السياسي دون تقويضٍ لنظام الحكم، ما يسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه. وتوصل البحث إلى أنه برغم أن دولة الإمارات شهدت اعتماداً كبيراً على النفط في السنوات الأولى من نشأتها، إلا أنها شهدت جملة من التحولات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، نظراً إلى وجود الإرادة السياسية التي مهدت الطريق للمرحلة الانتقالية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتعدد القاعدة الإنتاجية، من خلال خطط استراتيجية بعيدة المدى تضمن تنويع مصادر الدخل، إلا أن هذا التحول يحتاج إلى المزيد من الوقت؛ فالإمارات العربية المتحدة مازالت في طور التحول التدريجي نحو الاقتصاد المنتج المستدام، بعد سنوات طويلة من الاقتصاد الأحادي المورد؛ أي إنها اختارت نمط التدرج في تغيير النمط الريعي للدولة. وفيما يخص البنية الاجتماعية والسياسية في الإمارات فإنها شهدت تحولاً نسبياً بالتزامن مع التحول الاقتصادي الذي مرت به الدولة، وظهر ذلك من خلال العقد الاجتماعي الجديد، الذي بنته الدولة، بناء على شروط دولة الرفاه، وذلك بهدف مواكبة التغييرات الهيكلية التي تشهدها مؤسسات الدولة في تلك المرحلة المفصلية، حيث عملت النخبة الحاكمة في الدولة على تقديم نموذج تنموي منفتح، يتجاوز مرحلة الريع النفطي، مع المحافظة على الانسجام في المجتمع، لينعكس إيجابياً على الوضع السياسي والأمني في الدولة لتصبح أكثر استقراراً. ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقة بين الدولة والمواطن تغيراً مستمراً، إذ أصبح المواطن يسعى إلى قدر أكبر من التمكين والمشاركة، وأصبحت الدولة مستعدة وقادرة على توسيع دائرة المشاركة والمشورة لتتماهى مع التطور الاقتصادي والتنموي الذي تشهده. وبذلك تجلت خصائص العقد الاجتماعي الجديد في الإمارات في مختلف الأصعدة، الإدارية والسياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والتربوية. وقد تم استخدام مناهج بحثية عدة، فاستُخدم المنهج التاريخي لتتبع تاريخ نشأة دولة الإمارات، وتأثير اكتشاف النفط على مسيرتها التنموية، ومراحل التحديث فيها، والدور الذي اضطلع به النفط في تعزيز الاقتصاد الريعي منذ تأسيس الدولة عام ١٩٧١م، حتى مطلع الألفية الثالثة. كما استخدم البحث المنهج الوصفي و التحليلي لوصف وتحليل واقع التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها دولة الإمارات خلال الفترة محل الدراسة، وهو منهج يعتمد على جمع المعلومات والإحصائيات والبيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج علمية. وقد اعتمد البحث على مصادر عدة منها المصادر المكتبية التي تضمنت مراجع رئيسية وثانوية، بالإضافة إلى البيانات والإحصائيات الصادرة عن مؤسسات رسمية في دولة الإمارات، إلى جانب إجراء مقابلات مع عدد من الوزراء والخبراء المختصين في موضوع البحث.

ABSTRACT

This research attempts to clarify the impact of the transformations of the rentier state on the socio-political structure of the United Arab Emirates (UAE) during the period 2006-2016. The main objective of this dissertation is to ascertain the social and political effects of the rentier model of governance and the major indicators of the regression of that model of governance within the context of the UAE. An equally important objective of the study is to delineate the parameters of the old social contract of the UAE, and to shed light on the characteristics of the new social contract which posits that citizens of the UAE have consented to surrender some of their freedoms and submit to the authority of their rulers in exchange for protection of their remaining rights. The basic research problem revolves around the question of how the UAE with the regression of the rentier mentality to effect a restructuring of the current social contract in such a way that would ensure public participation without endangering political stability and social security of the Emirati society. The major findings of this research indicate that in its nascent years as a state, the UAE was almost totally reliant on one commodity, oil. However, in the last few years, the state has witnessed a series of socio-political and economic transformations that paved the way of transition from the rentier economy to successful efforts at economic diversification. These transformations have enormously reduced the pattern of GDP based on oil and gas output. This has been achieved by following long-range strategies that would ensure a smoother transition to the post-rentier era. This transition is painful and slow and requires more time after long years of reliance on one commodity. It seems that the ruling elites have deliberately chosen an incremental/ gradual approach to restructure the rentier basis of the country's economy. The social and political structures of the state have also witnessed a relatively dynamic transformation as a result of the endorsement of the new social contract. This new formula is expected to ensure the welfare state status for the citizens. However, it has to be noted that the new status is completely different from the one that had characterized the old regime that emerged in 1971. Based on this new vision, the ruling elites are affecting a paradigm shift that would transcend the rentier stage and that would serve as a roadmap for the new social contract. A corollary of this transformation is a more sustained effort to spend more on health care, education and infrastructure. The country is today less reliant on oil and gas than in previous years. The political elites are also aware of the need for opening up of the political system for more empowerment of the citizens but at the same time to ensure the stability of the political system. The policies of this new social contract have covered the administrative, political, religious, social and cultural domains. This multiplicity requires the researcher to utilize different research designs and approaches that cut across different disciplines, including political science, economics and sociology. In addition, the research is using the historical approach to chronologically follow the evolution of the UAE and the impact of the oil discovery on its development. Simultaneously, the research avails itself of the analytical approach to explore and explain the nature of the transformations that the country has witnessed. The information/data for this research are derived from both primary and secondary sources. The former depends mainly on official statistical and documentary sources, interviews with ministers and experts, the latter derives mainly from library materials like books, articles and online materials.

APPROVAL PAGE

The thesis of Ihsan Abdullah Mohammad al-Maysari has been approved by the following:

_____
El-Fatih Abdullah Abdul Salam
Supervisor

_____
Wahabuddin Ra'ees
Co-Supervisor

_____
Jamal Ahmed Bashier Badi
Internal Examiner

_____
Adel M. Abdulaziz Algeriani
External Examiner

_____
Abdellatif M. Elboni
External Examiner

_____
Imad Fakhri Taha Alyaseen
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ihsan Abdullah Mohammad al-Maysari

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: إحسان عبد الله محمد الميسري

تحولات الدولة الريعية وانعكاساتها على البنية الاجتماعية السياسية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: إحسان عبد الله محمد الميسري

التوقيع:..... التاريخ: .....

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله، وإلى أمي الحبيبة الغالية التي منحتني فرصة العمر لاستكمال مسيرة العلم والأمل، والتي لولاها، بعد توفيق الله سبحانه وتعالى، لما استكملت هذه الرحلة الشاقة والممتعة في الوقت ذاته

إلى رفيق دربي زوجي العزيز، وبناتي الحبيبات أهدي هذا العمل

وإلى شقيقاتي اللاتي لم يدّخرن جهداً في دعمي وشحذ همتي خلال سنوات الدراسة.

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث الذي أقدمه لوطني الغالي دولة الإمارات العربية المتحدة رداً وعرفاناً للجميل، ومساهمة متواضعة في إثراء المكتبة الوطنية، وأتمنى من الله عز وجل أن يعود بالنفع العام لدولتنا الفتية، والشكر موصول إلى "المجلس الوطني للإعلام" الذي منحني الفرصة الثمينة لاستكمال دراستي العليا.

وكل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام المشرف على البحث على ما قدمه من توجيهات ونصائح كان لها الأثر الكبير في مراحل العمل كافة، والشكر موصول كذلك للأستاذ الدكتور وهاب الدين رئيس لجنة الاشراف، الذي لم يَأْلُ جهداً في تقديم النصح والمشورة لتجويد هذا العمل، وللسادة أعضاء لجنة التحكيم، وكذلك للأستاذ الدكتور بدري نجيب لجهوده المضنية في تذليل كافة الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة الدراسة، والشكر كذلك موصول للأستاذ الدكتور عبدالقدوس .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم الدعم والمساندة بأشكالها كافة، وإلى رفيقات الدرب اللاتي كان لهن الأثر الطيب في تيسير رحلة العلم والأمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل للسيد بدر الأميري مسؤول مكتبة زايد بمركز الوثائق والدراسات التابع لنادي تراث الإمارات الذي قدم الدعم –المرجعي – للإسهام في إثراء هذا العمل، من خلال تقديم المراجع والمصادر الأولية للبحث. والشكر كذلك موصول لإدارة مكتبة المجلس الوطني الاتحادي لما قدمته من مراجع ومصادر أولية للبحث.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث .....ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية .....ج
صفحة القبول.....د
صفحة التصريح .....هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع.....و
الإهداء.....ز
الشكر والتقدير.....ح
فهرس الجداول .....ص
فهرس الأشكال .....ر

الفصل الأول: المدخل الى البحث ١

المقدمة.....١
مشكلة البحث.....٢
أسئلة البحث.....٣
أهداف البحث.....٣
أهمية البحث ٣
حدود البحث.....٤
منهجية البحث.....٥
الإطار المفاهيمي للبحث ٧
الأدبيات السابقة ١٥
محتويات البحث.....٢٥

الفصل الثاني: مظاهر النموذج الريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.....٢٦
المبحث الأول: الأبعاد التاريخية والتنموية لقيام دولة الاتحاد ٢٧
المطلب الأول: الإمارات قبل قيام دولة الاتحاد.....٢٧
المطلب الثاني: قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة:.....٣٢
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنموذج الريعي في الإمارات.....٣٥
المطلب الأول: اكتشاف النفط في الإمارات.....٣٦
المطلب الثاني: الدور التنموي المبكر للنفط في الإمارات.....٣٧
المطلب الثالث: انعكاس النفط على الناتج الإماراتي.....٣٩
المطلب الرابع: تأثير النفط على السياسة المالية الإماراتية.....٤٣
المبحث الثالث: الآثار التنموية للنموذج الريعي الإماراتي.....٤٥
المطلب الأول: دور النفط في دفع المشاريع التنموية.....٤٥
المطلب الثاني: دور النفط في التنمية الصناعية.....٤٩
المبحث الرابع: الآثار الاجتماعية للنموذج الريعي بدولة الإمارات.....٥٤
المطلب الأول: تحولات البنية الاجتماعية.....٥٤
المطلب الثاني: خلل التركيبة السكانية.....٥٩
المطلب الثالث: مظاهر دولة الرفاه في الإمارات ٦٤
أولاً: نشأة النظام التعليمي وتطوره.....٦٤
ثانياً: خدمات الرعاية الاجتماعية.....٦٨
ثالثاً: خدمات الرعاية الصحية.....٧١
رابعاً: التوظيف الحكومي.....٧٤
خامساً: مشاريع الإسكان.....٧٦
المبحث الخامس: الآثار السياسية للنموذج الريعي في الإمارات ٧٨
المطلب الأول: إرساء مقومات الدولة الحديثة.....٧٨
المطلب الثاني: دور النفط في تعزيز شرعية النخبة الحاكمة ٨٢
المطلب الثالث: النزاعات الحدودية.....٨٥

خاتمة الفصل الثاني.....٨٧

الفصل الثالث: مظاهر تراجع الدولة الريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.....٩٠

المبحث الأول: سياسات التنويع الاقتصادي في الإمارات.....٩٢

المطلب الأول: الأطر المنهجية للتنويع الاقتصادي في الإمارات.....٩٢

أولاً: تعريف التنويع الاقتصادي وأهدافه.....٩٢

ثانياً: التنويع الاقتصادي في رؤية الإمارات.....٩٤

ثالثاً: المسرعات الحكومية ٩٦

المطلب الثاني: القدرات التنافسية للاقتصاد الإماراتي.....٩٧

أولاً: مقومات تنافسية الاقتصاد الإماراتي.....٩٧

ثانياً: الاقتصاد الإماراتي على خريطة الاستثمار العالمية.....١٠٠

ثالثاً: التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات.....١٠٢

المطلب الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة. ١٠٤

المطلب الرابع: أداء القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الإماراتي ١٠٥

أولاً: قطاع الصناعة.....١٠٥

ثانياً: قطاع السياحة والطيران في دولة الإمارات.....١١٣

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الإمارات.....١١٦

المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة ١١٧

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة ١١٧

ثانياً: جهود التنمية المستدامة في الإمارات.....١١٩

المطلب الثاني: دور الطاقة الجديدة والمتجددة في التنمية المستدامة

بالإمارات.....١٢٠

أولاً: الطاقة المتجددة ١٢٠

ثانياً: الطاقة النووية.....١٢٤

المطلب الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الإمارات.....١٢٥

١- التركيبة السكانية غير المتوازنة ١٢٦
٢- محدودية الموارد الطبيعية.....١٢٧
٣- التلوث البيئي:.....١٢٨
٤- ارتفاع نسبة البطالة.....١٢٩
المبحث الثالث: تطوير اقتصاد المعرفة.....١٣٠
المطلب الأول: الخلفية النظرية لاقتصاد المعرفة.....١٣٠
أولاً: تعريف اقتصاد المعرفة ١٣٠
ثانياً: الخصائص العامة لاقتصاد المعرفة.....١٣٢
المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٣٣
أولاً: توفير البُنية التكنولوجية المتطورة.....١٣٤
ثانياً: دعم المشاريع وريادة الأعمال:.....١٣٥
ثالثاً: الاستراتيجية الوطنية للابتكار.....١٣٦
رابعاً: تأثير ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد الإماراتي ١٣٨
خاتمة الفصل الثالث.....١٤١

الفصل الرابع: سمات العقد الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.....١٤٣
المبحث الأول: مفهوم العقد الاجتماعي وخصائصه ١٤٥
المطلب الأول: تعريف مفهوم العقد الاجتماعي.....١٤٥
المطلب الثاني: تطور مفهوم العقد الاجتماعي.....١٤٧
المطلب الثالث: نقد نظرية العقد الاجتماعي.....١٥٠
المبحث الثاني: تطور العقد الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.....١٥١
المطلب الأول: خصائص العقد الاجتماعي الضمني ١٥٢
المطلب الثاني: خصائص العقد الاجتماعي الجديد ١٥٤
المطلب الثالث: خصائص العقد الاجتماعي الجديد في دولة الإمارات ١٥٩

المبحث الثالث: دور النخبة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في
إرساء العقد الاجتماعي القديم (الضمني).....١٦٠
المطلب الأول: المبررات التاريخية لنشأة النخبة الحاكمة في دولة
الإمارات.....١٦٠
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمسيرة النخب الحاكمة في دولة
الإمارات العربية المتحدة:.....١٦١
المطلب الثالث: دور النخبة الحاكمة في دولة الإمارات في ترسيخ
مبادئ العقد الاجتماعي الضمني.....١٦٧
١- تحديات تأسيس الدولة الحديثة وإرساء قواعد العقد
الاجتماعي:.....١٦٩
٢- مظاهر العقد الاجتماعي -الضمني- مع بدايات تأسيس
الدولة.....١٧٢
المطلب الرابع: دور النخبة الحاكمة في دولة الإمارات في ترسيخ
مبادئ العقد الاجتماعي الجديد.....١٧٩
خاتمة الفصل الرابع.....١٨٣

الفصل الخامس: مظاهر العقد الاجتماعي الجديد في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٨٥

المبحث الأول: المظهر الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة.....١٨٨
المطلب الأول: مظاهر الإصلاح الإداري في دولة الإمارات العربية
المتحدة.....١٨٨
أولاً: مفهوم التطوير والإصلاح الإداري.....١٨٨
ثانياً: أهداف التطوير والإصلاح الإداري في المؤسسات الحكومية....١٨٩
المطلب الثاني: ملامح التطوير الإداري للأداء الحكومي الإماراتي ١٩٠
أولاً: استراتيجية تطوير القطاع الحكومي في دولة الإمارات ١٩٠

ثانياً: الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية في الإمارات.....١٩١
المطلب الثالث: تعزيز الحكم الرشيد والحوكمة ١٩٣
أولاً: تعريف مفهوم الحكم الرشيد والحوكمة.....١٩٣
ثانياً: آليات الحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤
ثالثاً: مؤشرات الحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨
المطلب الرابع: تحديات تطبيق الحكم الرشيد في الإمارات العربية
المتحدة.....٢٠٢
المبحث الثاني: المظهر السياسي للعقد الاجتماعي الجديد في دولة
الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي: ٢٠٣
المطلب الثاني: مظاهر الإصلاح السياسي في دولة الإمارات
العربية المتحدة.....٢٠٥
المطلب الثالث: رؤية النخبة الحاكمة في دولة الإمارات نحو
التحول الديمقراطي:.....٢٠٩
المطلب الرابع: تقييم التجربة الانتخابية في دولة الإمارات العربية
المتحدة.....٢١٢
المطلب الخامس: آليات تعزيز وترسيخ التنمية والثقافة السياسية
كأداة فاعلة للإصلاح السياسي في دولة الإمارات العربية
المتحدة:.....٢١٨
المبحث الثالث: المظهر الاجتماعي للعقد الاجتماعي الجديد ٢٢٦
المطلب الأول: الصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٢٧
أولاً: نشأة الصحافة وتطورها في دولة الإمارات العربية المتحدة:.....٢٢٧
ثانياً: تراجع دور الصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٣٠
ثالثاً: أبرز التحديات التي يعاني منها الإعلام الإماراتي: ٢٣٤

رابعاً: وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية
المتحدة:.....٢٣٥
المطلب الثاني: تطور أوضاع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.....٢٣٧
أولاً: حقوق المرأة الدستورية والقانونية:.....٢٣٨
ثانياً: واقع المرأة الإماراتية في القوى العاملة: ٢٤١
ثالثاً: المرأة والتمكين السياسي: ٢٤١
رابعاً: مظاهر دعم الدولة لبرامج تعزيز وتمكين المرأة في دولة
الإمارات العربية المتحدة.....٢٤٣
المطلب الثالث: واقع جمعيات النفع العام (منظمات المجتمع المدني) في
دولة الإمارات.....٢٤٦
أولاً: مفهوم المجتمع المدني: ٢٤٦
ثانياً: نشأة وتطور جمعيات النفع العام في دولة الإمارات العربية
المتحدة:.....٢٤٨
ثالثاً: واقع المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٥٠
المبحث الرابع: المظهر الثقافي للعقد الاجتماعي الجديد في دولة الإمارات
العربية المتحدة.....٢٥٣
المطلب الأول: التنمية الثقافية.....٢٥٤
المطلب الثاني: مظاهر الحراك الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة.....٢٥٧
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الثقافية في دولة الإمارات العربية
المتحدة:.....٢٦٣
المطلب الرابع: أدوات تعزيز التنمية الثقافية في دولة الإمارات العربية
المتحدة:.....٢٦٥
المطلب الخامس: التحديات الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة: ٢٦٦
المبحث الخامس: المظهر التربوي للعقد الاجتماعي الجديد في دولة
الإمارات العربية المتحدة ٢٦٩

المطلب الأول: مظاهر تطوير وإصلاح التعليم في دولة الإمارات
العربية المتحدة.....٢٧١
المطلب الثاني: التعليم الفني والتقني ومتطلبات سوق العمل في دولة
الإمارات العربية المتحدة.....٢٧٤
١- كليات التقنية العليا.....٢٧٥
٢- معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني.....٢٧٦
٣- معهد التكنولوجيا التطبيقية.....٢٧٧
٤- إنشاء مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي.....٢٧٧
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه قطاع التعليم في دولة الإمارات
العربية المتحدة:.....٢٨١
المبحث السادس: المظهر الديني للعقد الاجتماعي الجديد في دولة
الإمارات العربية المتحدة. ٢٨٣
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي ٢٨٤
١- تعريف التجديد وماهيته:.....٢٨٤
٢- مفهوم الوسطية والاعتدال.....٢٨٦
٣- مفهوم التطرف:.....٢٨٦
المطلب الثاني: الإجراءات القانونية والتشريعية.....٢٨٧
١-قوانين مكافحة الإرهاب والتطرف والتمييز والكراهية: ٢٨٧
٢— أهم مظاهر نشر وتعزيز ثقافة التسامح في دولة الإمارات
العربية المتحدة.....٢٨٨
المطلب الثالث: تجديد الخطاب الديني في دولة الإمارات العربية
المتحدة.....٢٩٠
المطلب الرابع: إطلاق برامج ومبادرات تعزز قيم التسامح والتعددية
الثقافية: ٢٩١
١- البرنامج الوطني للتسامح: ٢٩١

٢- مركزا "هداية " و"صواب":.....٢٩٢
٣- مركز صواب:.....٢٩٢
٤- رعاية مجلس حكماء المسلمين (لمعالجة جذور الطائفية).....٢٩٣
٥- جائزة محمد بن راشد للتسامح.....٢٩٣
٦- المعهد الدولي للتسامح.....٢٩٤
خاتمة الفصل الخامس ٢٩٥

الخاتمة العامة.....٢٩٩
نتائج البحث.....٣٠٠
التوصيات.....٣٠٤

قائمة المصادر والمراجع.....٣٠٦

فهرس الجداول

الجدول رقم ١	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٥م	٤١
الجدول رقم ٢	مؤشرات التنمية الصناعية في دولة الامارات خلال الفترة ١٩٧٥م-١٩٨٥م	٥٣
الجدول رقم ٣	مؤشرات التنمية التعليمية في الإمارات خلال الفترة ١٩٧١م-١٩٩٦م	٦٦
الجدول رقم ٤	تطور حجم المساعدات الاجتماعية في الإمارات خلال الفترة ١٩٧٢م و١٩٩٧م	٦٨
الجدول رقم ٥	مؤشرات الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة	٧٣
الجدول رقم ٦	عدد المواطنين الموظفين في الوزارات والمؤسسات الحكومية الاتحادية في الإمارات	٧٥
الجدول رقم ٧	تطور التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٥م (مليار درهم)	١٠٣
الجدول رقم ٨	مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لدولة لإمارات بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٩٥م-٢٠١٥م (مليار درهم)	١٠٦
الجدول رقم ٩	الناتج المحلي الإجمالي وفق القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (مليار درهم)	١٠٨
الجدول رقم ١٠	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (%)	١١٠
الجدول رقم ١١	تطور عدد المنشآت الصناعية والاستثمار والعمالة بقطاع الصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٥م	١١٢

الجدول رقم ١٢ تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً على مستوى الشفافية الدولية ١٩٦

فهرس الأشكال

الشكل رقم ١ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات ١٠١

الفصل الأول
المدخل الى البحث

المقدمة

حظي مفهوم "الدولة الريعية"، على مدى سنوات طويلة، باهتمام واسع، وقد اعتُبِرت دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، نموذجاً يجسد هذا المفهوم، الذي يقوم بشكل عام على "اعتماد الدولة في جزء رئيس من إيراداتها العامة على إيرادات تصدير الموارد النفطية والموارد الطبيعية الأخرى".

وفي السنوات الأخيرة بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني سياسات اقتصادية أكثر استدامة، لاستيعاب تراجع الإيرادات النفطية، الناتجة عن تراجع أسعار النفط العالمية، لاسيما بداية من منتصف عام ٢٠١٤م. وقد سعت الدولة إلى تنويع مصادر الدخل وبناء قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً. وتزامن ذلك مع تبني سياسات مالية أكثر كفاءة، من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة، وقد اشتملت هذه السياسات فرض ضريبة القيمة المضافة، وتقليص الدعم المقدم على الوقود والماء والكهرباء، بجانب فرض بعض الرسوم البلدية. وتستهدف هذه الإجراءات إلى إيجاد مصادر جديدة للإيرادات المالية وتخفيض النفقات غير الضرورية في الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يساعد على استدامة الاستقرار المالي، ويدعم النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تحافظ فيه الدولة على قدراتها على الإنفاق على المشروعات التنموية.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات تنويع مصادر الدخل التي تتبناها الإمارات لم تقتصر فقط على الفترة التالية لانخفاض أسعار النفط العالمية بداية من منتصف عام ٢٠١٤م، بل إن بدايتها كانت قبل ذلك بكثير، فقد اتجهت الدولة خلال السنوات الماضية إلى تنويع مصادر الدخل، في إطار استراتيجية اقتصادية وتنموية واسعة، وهي "رؤية الإمارات ٢٠٢١"، والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠م لإمارة أبوظبي التي تتحمل العبء الأكبر من الموازنة الاتحادية. وبشكل عام، فقد كانت الإمارات من أوائل الدول الخليجية، تحركاً وديناميكية في هذا الاتجاه. وكل

ذلك بهدف بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، بجانب تبني سياسات أكثر استدامة للطاقة، وقد ساعد ذلك على تراجع إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بصورة كبيرة، ومن المخطط أن تستمر في تعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد خلال العقود المقبلة.

وتمثل هذه الإجراءات بدورها نقطة فارقة لمرحلة جديدة حافلة بالتحولات الهيكيلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي من المؤكد أنها ستلقي بظلالها على البنية السياسية والاجتماعية في المجتمع الإماراتي، في مرحلة جديدة أطلقت عليها الحكومة الإماراتية مصطلح "مرحلة ما بعد النفط". وتتضمن هذه المرحلة بكل ما تحمله من ملامح جديدة ملامح جديدة أيضاً لمفهوم "العقد الاجتماعي" الذي يربط بين الحكومة والمواطن في الدولة، إذ أن تراجع نموذج الدولة الريعية يؤدي بالضرورة إلى عقد اجتماعي جديد، يزداد فيه دور المواطنين في المساءلة والمشاركة. ويتم في ظل توفر إرادة سياسية عليا واعية بالمخاطر المستقبلية، وضرورة إيجاد آليات جديدة، لتضمن تطبيق استراتيجيات تنموية تعتمد على العنصر البشري المؤهل لقيادة قاطرة التغيير.

ويستند البحث إلى البيانات والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقارير المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالاقتصاد والتنمية، إلى جانب المراجع الرئيسة والثانوية المتاحة، إضافة إلى مقابلات مع عدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة الاتحادية، بما يساعد على تحقيق أهداف البحث.

مشكلة البحث

تقود سياسات التحول الاقتصادي التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تراجع نموذج "الدولة الريعية"، وهو ما يتفق مع نظرية "الدولة الريعية المتأخرة"، حيث إن هذا التحول يقود المجتمع الإماراتي إلى مواكبة تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية–السياسية، تدفع إلى تشكُّل عقد اجتماعي جديد. وتتمثل إشكالية البحث في التعرف على الطريقة التي تُمكن دولة الإمارات من إعادة صياغة عقدها الاجتماعي، بحيث يتم تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار السياسي دون تقويض نظام الحكم، ما يسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه، لاسيما أن الأبحاث والأدبيات العلمية التي تناولت هذا الموضوع عانت من عدم الشمولية، واقتصر تناولها

له على نظرة مجتزأة في كثير من الأحيان، ومن ثم فإن هذا البحث سيمثل إسهاماً لسد هذه الفجوة.

أسئلة البحث

انطلاقاً من إشكالية الدراسة، فإنّ هذا البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية-السياسية المترتبة على نموذج الدولة الريعية في دولة الإمارات؟

٢- ما أبرز مظاهر تراجع نموذج الدولة الريعية في دولة الإمارات؟

٣- ما سمات العقد الاجتماعي- القديم- في دولة الإمارات؟

٤- ما مظاهر العقد الاجتماعي الجديد في دولة الإمارات؟

أهداف البحث

إن من أبرز الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها ما يأتي:

١- الوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية-السياسية للنموذج الريعي في الإمارات.

٢- إبراز مظاهر تراجع الدولة الريعية في دولة الإمارات.

٣- استعراض سمات العقد الاجتماعي القديم في دولة الإمارات.

٤- بيان مظاهر العقد الاجتماعي الجديد في دولة الإمارات.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الآتي:

١- يعد هذا البحث الأول من نوعه -على حد علم الباحثة- الذي يحاول استقراء ملامح التحول بعيداً عن نموذج الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط في دولة الإمارات، واستشراف انعكاسات ذلك على البنية الاجتماعية-السياسية للمجتمع.

٢- تكمن الأهمية العلمية للبحث في التحليل المعمق للعوامل التي أسهمت في تراجع نموذج الدولة الريعية في الإمارات، واستعراض أبعاد هذا التراجع الذي يلقي بظلاله على الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة.
٣- كما يكتسب البحث أهميته من حداثة الموضوع الذي يتناوله.

حدود البحث

الحدود الزمانية للبحث:

١- **الإطار الزمني للبحث:** يحاول البحث دراسة عملية التحول بعيداً عن الدولة الريعية وتحليلها، وبيان أثر ذلك في البنية الاجتماعية والسياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة للبحث وهي من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠١٦م. ويعود سبب اختيار هذه الفترة كونها الفترة التي شهدت تغيرات نوعية في الإمارات -سياسية واجتماعية واقتصادية-، عقب تولي الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان السلطة في الدولة عام ٢٠٠٤م، ومن أهم أسباب اختيار هذه الفترة تحديداً، تولى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئاسة الوزراء في الدولة في عام ٢٠٠٦م، وهي نقطة تحول مهمة في هذه المرحلة التي شهدتها دولة الإمارات، حيث يعد الشيخ محمد بن راشد رجلاً إصلاحياً، اتخذ منذ توليه مهام منصبه حزمة من الإصلاحات والتوجهات الاستراتيجية، كما شهد عام ٢٠٠٦م أول انتخابات في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان).
٢- **الإطار الجغرافي للبحث:** تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة بحدودها الجغرافية الرسمية، الحدود المكانية لهذا البحث.

وحرصاً على تأطير البحث بما يتلاءم ويتماشى مع هدفه العلمي المحدد، تلزم الإشارة إلى أن نطاق البحث ينحصر في دراسة تأثير تحولات تراجع الريع النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور سياسي على البنيتين الاجتماعية والسياسية.